



كلمة الدكتور/ باسم الدهامشة
مدير الجنسية وشؤون الأجانب والاستثمار
وزارة الداخلية - المملكة الهاشمية الأردنية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيدة/ وزيرة شؤون المرأة في الجمهورية التونسية، السيدة/ نزيهة العبيدي
أصحاب المعالي والسعادة،
الإخوة والأخوات،

أسعد الله صباحكم،،

بداية اسمحوالي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الجمهورية التونسية الشقيقة وجامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنظيم هذا اللقاء الذي يتناول مسائل في غاية الأهمية سواء المتعلق منها باللاجئين وخاصة من جهة الأطفال والإناث والحصول على الوثائق، أو مسائل الهوية والجنسية لفئة الأطفال.

السيدات والسادة،

إن مفهوم الانتماء والهوية القانونية يرتبطان ارتباطاً إيجابياً ويصبحان مصدراً للنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في حين أن الارتباط السلبي بين هذين العنصرين سوف ينعكس سلباً على الوطن ويظل الوطن غارقاً في الجهل والتخلف والتفرقة والانهدام.

كما أن المملكة الأردنية الهاشمية من الدول التي تبنت المعايير الدولية الأساسية سواء كان في مجال حقوق الطفل بشكل خاص أو حقوق الإنسان بشكل عام. وقد راعت الحكومة الأردنية ثوابت النظام السياسي الأردني ببعديه الديني والتاريخي، حيث واجهت الحكومة الأردنية التحديات التي أفرزتها أزمة اللجوء السوري، حيث يستضيف الأردن أكثر من 930 ألف من السوريين مسجل منهم كلاجئين 650 ألف.

ينتج عن هذا الواقع زيادة في حالات الزواج غير المسجل والولادات غير المسجلة بسبب عدم تسجيل واقعات الزواج. ولمعالجة هذا الأمر، وللحفاظ على الحقوق التشريعية والسياسية والمدنية لهذه الفئة، قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات لمعالجة هذه الظاهرة والتي من أهمها إنشاء محكمة في مخيم الزعتري لتسجيل واقعات الزواج؛ وإنشاء مكتب للأحوال المدنية والجوازات في المخيم لإصدار وتسجيل شهادات الولادة؛ واستمرار الحملات الإعلامية التوعوية لهذا الهدف بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية.

إن الهدف الأساسي من هذا التسجيل هو حفظ حقوقهم ومنع تعرضهم للاستغلال من أي جهة، إضافة إلى أهمية التسجيل في المدارس منعاً لاستغلالهم من قبل المنظمات الإرهابية. وعلى صعيد متصل، عملت الحكومة الأردنية على منح أبناء الأردنيين المتزوجات من غير الأردنيين حقوق مدنية تتعلق بالعمل والإقامة والتعليم (الخدمات الصحية والدراسة في المدارس الحكومية والتعليم العالي وغيرها من التسهيلات).

ومن جهة أخرى، فإن قانون الجنسية الأردني لم يغفل الأطفال مجهولي النسب من الأم والأب؛ حيث تم منحهم الجنسية الأردنية في مثل هذه الحالات.

وأخيراً، أتمنى لكم التوفيق ولمؤتمركم هذا النجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.